الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية

فهم الطبيعة المتغيرة للمخاطرة والإستجابة لها | ٢٠١٤

يركز نهج برنامج الأغذية العالمي للحد من مخاطر الكوارث على دعم المجتمعات الأكثر معاناةً من انعدام الأمن الغذائي والمجتمعات المهمشة في العالم. تستند انشطة البرنامج للحد من مخاطر الكوارث على عقود من الخبرة في العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية والشركاء الآخرين.

إن عملنا يتداخل مع جميع مجالات البرمجة والسياسات بالبرنامج ويمد الجسور بين الاستجابة لحالات الطوارئ والانتعاش والتنمية، مع الاخذ في الاعتبار الارتباط الوثيق بين تعزيز القدرة على الصمود والتكيف لتغير المناخ.

إن نهج البرنامج للحد من مخاطر الكوارث يتسق بشكل وثيق مع "إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥" الذي يعترف بضرورة "تعزيز الأمن الغذائي كعامل مهم في ضمان قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأخطار التي يمكن أن تضعف سبل المعيشة القائمة على الزراعة".

يستفيد البرنامج مما لديه من الميزات النسبية وعناصر القوة على مستوى المنظمة، لتنفيذ "إطار عمل هيوغو" بالتركيز على:

- تحديد وتقييم ورصد مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر.
- الحد من عوامل الخطر الأساسية.
- تعزيز الاستعداد للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات.

يعد بناء الشراكات مع الحكومات والسلطات المحلية، بما في ذلك أطر السياسات المشتركة بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة، ركيزة أساسية في جهود برنامج الأغذية العالمي وسوف تستمر هذه الشراكات في توجيه عمل البرنامج.

برنامج الأغذية العالمي وجهود الحد من المخاطر في المنطقة العربية:

يستند عمل البرنامج في المنطقة العربية على دعم قدرات جميع أصحاب المصلحة المعنيين للاستعداد للصدمات وتقييمها والاستجابة لها. على المستوى المؤسسي، ينفذ البرنامج تقييم الأثر ونظم الإنذار المبكر، وآليات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الإنتاجية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية ودعم التكيف مع تغير المناخ لصالح الفقراء.

من خلال العمل مع المجتمعات على المستوى المحلي، تشمل انشطة البرنامج تحسين ممارسات الحفاظ على التربة والمياه من خلال التدريب، وبناء وتأهيل الأصول المجتمعية والبنية التحتية، وزيادة الوصول لخدمات المياه الصالحة للشرب وحماية أنظمة الزراعة من المخاطر المتصلة بالمناخ.

ويشارك البرنامج أيضاً في النقاش حول السياسات من أجل إدارة مخاطر الكوارث ويدعم تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث عام ٢٠٢٠، وبصفة خاصة مدى ارتباطها بقضايا الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفاً.

٤٣,٧ مليون

يعاني 43.7 مليون شخص من نقص التغذية في المنطقة (الفاو 2014).

٩٢٪

يعيش 92٪ من السكان على 3٪ من الأراضي.

ساهمت الكوارث الطبيعية والامتداد الحضاري السريع وندرة المياه وسوء إدارة الموارد وتغير المناخ في خلق بيئة تتسم بمخاطر أكثر تعقيداً ولا يمكن التنبؤ بها في المنطقة العربية.

هذه المخاطر قد وضعت الأمن الغذائي في حالة شديدة التردي جعلته عرضة لمجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية حيث قد تؤدي كارثة واحدة إلى فقدان سبل كسب الرزق ومكتسبات التنمية فضلا عن زيادة المخاطرة بأن يسفر ذلك عن تداعيات اجتماعية وسياسية عكسية.

تغير المناخ سيعزز من التحديات المرتبطة بالتنمية الإنسانية في المنطقة العربية. المخاطر القائمة للأمن الغذائي في المجال الطبيعي (التصحر، ندرة المياه الجوفية، آفات المحاصيل) وفي مجال الانساني (عدم الاستقرار الإجتماعي، التضخم، إرتفاع اسعار الغذاء) غالباً ستزداد نتيجةً لتغير المناخ والكوارث شديدة الوطأة.

(UK Met office and WFP, 2013)

من المتوقع أن يزيد الطلب على المياه بنسبة 50 في المئة بين عامي 2000 - 2015، في حين ستنخفض المياه المتاحة إلى النصف في عام 2050.

دفع ارتفاع أسعار الوقود 132 مليون شخص للوقوع في براثن الفقر.

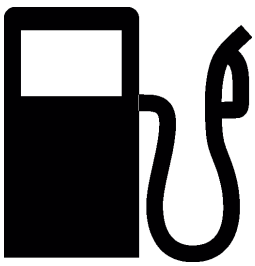

يتم استيراد 50٪ من الغذاء.

٣٥-٦٥٪

يتم إنفاق 35-65٪ من دخل الأسرة على الغذاء.

سوف ينخفض الإنتاج الغذائي المحلي، مما يؤثر بشكل مباشر على العمالة في البلدان الزراعية.

التقلبات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

تعاني المنطقة العربية من ارتفاع العجز في إنتاج الغذاء وتستورد المنطقة أكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من المواد الغذائية مما أدى إلى تعرضها لمخاطر تقلبات الأسواق وأسعار المواد الغذائية. وقد يرتفع العجز في توفير الأغذية في المنطقة نتيجةً لزيادة وتغير الطلب على الغذاء فضلا عن التحديات المتعلقة بالإمدادات. تؤثر الزيادات في أسعار السلع الغذائية سلباً على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص وتعيق الجهود المبذولة للحد من الفقر، فضلاً عن تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

كما تتأثر توفير الخدمات الأساسية وفعاليتها ، على سبيل المثال من خلال آليات الحماية وشبكات الأمان الاجتماعية، بسبب ارتفاع معدل البطالة، بالإضافة إلى التأثير على الاستقرار الاجتماعي. ووفقاً لبيانات حديثة للبنك الدولي، يعاني ٥٤٪ من السكان في سن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من البطالة. وتشير التقديرات إلى أن ١ من كل ٤ في سن ١٥-٢٥ سنة في المنطقة عاطل عن العمل. وهذا هو أعلى معدل بطالة للشباب في العالم، كما أن ٣ من كل ٤ من النساء في سن العمل في المنطقة لا تشارك في القوة العاملة.

التدهور البيئي وندرة الموارد

تعرضت الموارد الطبيعية للاستغلال المفرط على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية. وأدى التضخم السكاني والزيادة الناجمة في الطلب على الغذاء والماء إلى تدهور خطير في الأراضي الزراعية، وتلوث المياه السطحية والجوفية، وزيادة مخاطر فقدان التنوع البيولوجي. سوف تواجه المنطقة في عام ٢٠٥٠ على الأرجح فجوة في إمدادات المياه المتجددة تقدر بحوالي ٥٠ في المئة. وبالتالي، سوف تحتاج المنطقة إلى استيراد المياه أو تحلية المياه المالحة ، مع ارتفاع التكلفة في البلاد الأكثر جفافاً في المنطقة.

في العديد من البلدان، أدى التصحر، وفقدان الأراضي الخصبة، وانخفاض موارد المياه العذبة إلى تدهور بيئي لا يمكن علاجه إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض توافر المياه مع عدم كفاءة استخدام المياه والافراط في استخدامها - وخاصة في القطاع الزراعي - إلى خفض متوسط نصيب الفرد من المياه، الذي هو بالفعل من بين أدنى المعدلات في العالم، مع زيادة العبء على المجتمعات الضعيفة.

تغير المناخ والمخاطر الطبيعية

من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المخاطر القائمة في المنطقة العربية وتشكيل تحديات إضافية للأمن الغذائي. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، تضاعف متوسط الكوارث الطبيعية ثلاث مرات تقريباً في المنطقة. النظم الغذائية معرضة للخطر بشكل خاص بسبب انخفاض وتباين معدل هطول الأمطار، بالإضافة إلي محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، مما سيسفر عن حدوث مشكلات في منطقة تعاني بالفعل من أجل الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الغذائية.

تقع العديد من المدن الكبرى في المنطقة العربية في مناطق منخفضة، ومناطق ساحلية، معرضة للفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر. تؤثر الفيضانات بالفعل على ما يصل إلى ٢٥ مليون شخص يقطنون المدن، وذلك بسبب عدم مسامية الأرض وعدم قدرتها على امتصاص المياه وسوء حالة الصرف الصحي. وعلى المدى الطويل، من المرجح أن تصبح هذه المناطق المكتظة بالسكان أكثر عرضةً للخطر، مما قد يؤدي إلى نزوح الملايين من الناس.

النمو السكاني والامتداد الحضاري السريع

يشكل السكان في المدن بالفعل ٦٢ في المئة من مجموع السكان، ويتوقع أن يتضاعف عددهم في العقود الثلاثة القادمة. وسوف يفرض النمو السكاني السريع في العديد من المناطق الفرعية تحديات خطيرة في توفير فرص العمل، والخدمات العامة، والهجرة من الريف إلى الحضر، والأمن الغذائي. وسوف يزيد تدهور الأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف من الحراك الاجتماعي للفقراء وتحدي الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يعد أثر الامتداد الحضاري السريع مهم بصفة خاصة في المناطق الساحلية في المنطقة، حيث تقع أكبر المدن والمراكز الاقتصادية. ويعيش ما يقرب من ٦٠ مليون شخص (حوالي ١٧٪ من مجموع سكان المنطقة الفرعية) في مناطق ساحلية ويواجهون خطر الفيضانات بصفة منتظمة، مع محدودية وسائل الحماية وضعف تدابير الحد من المخاطر.

استخدام الأدوات المناسبة في المكان المناسب في الوقت المناسب*

يعمل برنامج الأغذية العالمي مع المنظمات الإقليمية، والحكومات، والمجتمعات المحلية، وغيرها من الجهات المعنية لتصميم وتقديم برامج للحد من مخاطر الكوارث وتمكين السكان الأشد فقراً والأكثر تضرراً لتوفير الأمن الغذائي لهم، وليصبحوا أكثر تحملاً للصدمات والضغوط. وتهدف عمليات البرنامج إلى تعزيز قدرة المجتمعات والدول على إدارة المخاطر الكامنة، وإنقاذ الأرواح، وتوفير سبل المعيشة، وتلبية احتياجات السكان الغذائية باستخدام مجموعة كبيرة من الأدوات بناءً على تحليل دقيق للاحتياجات والسياق، وأولويات المجتمع، والأهداف التشغيلية، والكفاءة، وتوفير الدليل على التأثير المحتمل.

النُهُج والأدوات الرئيسية للبرنامج للحد من مخاطر الكوارث

- الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي لتوفير وسيلة وحافز للمستفيدين للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على المدى البعيد.
- تحليل الأمن الغذائي والإنذار المبكر لمساعدة المجتمعات المحلية على توقع الصدمات واتخاذ خطوات سريعة ومدروسة لتعزيز الاستعداد والاستجابة.
- الاستعداد والتخطيط لحالات الطوارئ لضمان الجاهزية للاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان على حد سواء، والحد من تأثيرها على السكان المعرضين للخطر.
- تنمية القدرات للاسهام في الكشف عن حلول مبتكرة، فضلاً عن الاستجابة المتسقة لتحديات الأمن الغذائي والتغذية والتنسيق الجيد بين الاطراف المعنية
- التنسيق المشترك بين الوكالات بصفة البرنامج كقائد للمجموعات اللوجستية ومجموعات الطوارئ والاتصالات والقيادة المشتركة مع الفاو لمجموعة الأمن الغذائي.

** WFP's Strategic Plan 2014/17, Policy on Disaster Risk Reduction and Management (2011), Building Food Security and Resilience (WFP, 2011) Climate Change and Hunger:Towards a WFP Policy on Climate Change (WFP, 2011).*

لا تعني الحدود والأسماء التي تظهر على هذه الخريطة إقراراً أو قبولاً رسمياً بها من قبل الأمم المتحدة

لدى برنامج الاغذية العالمي ٥٠ عاماً من الخبرة في التعامل مع المخاطر والكوارث الطبيعية في المنطقة العربية، بما في ذلك في مصر والاردن وفلسطين وسوريه والسودان واليمن بالمشاركة مع الحكومات والوكالات الاخرى. كما يعزز البرنامج من معدلات الأمن الغذائي والقدرة على الصمود من خلال عدد من النُهُج تشمل إعداد الخطط الإحترازية وبناء القدرات في مجالي الحماية الاجتماعية ونظم الانذار المبكر وتعزيز الاصول الخاصة بالفئات الاكثر ضعفاً ونظم الاستجابة للطوارئ.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:
المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا وشرق أوروبا
القاهرة – مصر
تليفون: ١٧٣٠ ٦٥٦٥ ٢ ٢٥٢٨ ٢٠+